الملخص التنفيذي

unesco

وضع تصورات عقد اجتماعي جديد جديدة لمستقبلنا معاً للتربية والتعليم

تقرير اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم

اليونسكو – منظمة رائدة للتربية والتعليم على الصعيد العالمي

تعتبر اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى للمنظمة، إذ يندرج التعليم في عِداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وتتولى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، ريادة المساعي العالمية والإقليمية الرامية إلى تحقيق التقدم المنشود في هذا المجال، تعزيز قدرة نُظم التعليم الوطنية على التكيف والصمود وتلبية احتياجات جميع المتعلمين، وقيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعلّم الذي يتيح إحداث التغيير المنشود، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا في كل أعمال المنظمة.

مبادرة مستقبل التربية والتعليم

بادرت اليونسكو إلى إنشاء اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم في عام 2019 بغية وضع تصور جديد للتعلم والمعارف من أجل رسم مستقبل أفضل للبشرية وكوكب الأرض. وتتضمن هذه المبادرة مشاركة واسعة النطاق للناس والخبراء، وتسعى إلى حفز مناقشة عالمية بشأن وضع تصور جديد للتربية والتعليم في عالم لا ينفك يزداد تعقيداً وغموضاً وهشاشةً.

unesco
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

صدر في عام 2021 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
© اليونسكو

الانتفاع الحر بهذا المنشور متاح بموجب ترخيص نسبة المصنَّف إلى صاحبه – الترخيص بالمثل 3.0 منظمة دولية حكومية (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/).
ويوافق المنتفعون بمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en).

العنوان الأصلي: *Reimagining our futures together: A new social contract for education. Executive summary*.
صدر في عام 2021 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ان أعضاء اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم مسؤولون عن اختيار وعرض الوقائع الواردة في هذا المنشور وعن الآراء الواردة فيه والتي لا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

مراجعة النسخة الانكليزية: Mary de Sousa

التنضيد الطباعي و الطباعة: اليونسكو
طُبع في فرنسا

وقد حظيت أعمال اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية و التعليم بدعم سخي من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، وحكومة فرنسا، وبانكو سانتاندير

unesco

وضع تصورات
عقد اجتماعي جديد
جديدة لمستقبلنا معاً
للتربية والتعليم

تقرير اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم

الملخص التنفيذي

تشكّل الأحداث التي يشهدها عالمنا في الوقت الحاضر منعطفاً تاريخياً حاسماً. وإننا لنعلم الآن علم اليقين أن المعارف وسُبل التعلم ترسي الأسس اللازمة للتجديد والتغيير. ولكنّ يعني وجود فوارق على الصعيد العالمي، ووجود حاجة ماسّة إلى وضع تصورات جديدة لأغراض وسُبل التعلم، وكذلك لمضمون ومكان وزمان التعلم، أن التعليم لا يفي حتى الآن بما يُنتظر منه لمساعدتنا على بناء مستقبل مستدام يسوده العدل والسلام.

فقد أفضى سعينا المتواصل، نحن البشر، إلى النمو والتنمية إلى تحميل بيئتنا الطبيعية ما لا طاقة لها به، وبات يهدد وجودنا ذاته. وتوجد حالياً مستويات معيشية مرتفعة وفوارق كبيرة في آن معاً. ويتزايد عدد المهتمين بالحياة العامة تزايداً متواصلاً، ويتآكل في الوقت ذاته بنيان المجتمع المدني والديمقراطية في أماكن كثيرة في مختلف أرجاء العالم. وتؤدي التغيرات التكنولوجية السريعة إلى تغيير الكثير من جوانب حياتنا تغييراً جذرياً. ولا يجري مع ذلك تسخير الابتكارات التكنولوجية تسخيراً كافياً لتحقيق الإنصاف والشمول وإتاحة المشاركة الديمقراطية.

وتقع على عاتق كل إنسان في الوقت الحاضر مسؤولية ثقيلة تجاه الأجيال الحالية والمقبلة على حدّ سواء، إذ ينبغي لكل إنسان أن يسعى إلى ضمان بناء عالم ينعم بالوفرة ولا يعاني من الندرة، وكذلك إلى ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان ذاتها على أكمل وجه. **ويسعنا أن نكون مفعمين بالأمل** على الرغم من وجود حاجة ماسّة إلى اتخاذ تدابير عاجلة، وعلى الرغم من الظروف الراهنة التي يسودها الشك وعدم اليقين. فقد بلغنا مرحلة متقدمة من تاريخ البشرية تتسم بزيادة سُبل حصولنا على المعارف والأدوات والوسائل اللازمة للتعاون زيادة كبيرة لا نظير لها فيما مضى من تاريخ البشرية. وزادت نتيجة لذلك إمكانيات اشتراك البشر في بناء مستقبل أفضل معاً زيادة كبيرة لا نظير لها فيما مضى من تاريخ البشرية.

ويثير هذا التقرير العالمي الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم تساؤلاً عن الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في رسم ملامح عالمنا المشترك ومستقبلنا المشترك ونحن نتطلع إلى عام 2050 وما بعده. وتنبثق الاقتراحات الواردة في التقرير من نتائج عملية عالمية للتواصل والتعاون والتشارك استغرقت عامين كاملين، وبيّنت أن الكثير من الناس – من الأطفال والشباب والكبار – يدركون إدراكاً تاماً **ترابط كل أمور حياتنا** على هذا الكوكب المشترك، ويدركون إدراكاً تاماً أيضاً أنه لا بدّ لنا من أن **نعمل معاً**.

ويشارك الكثير من الناس مشاركة مباشرة في المساعي الرامية إلى إحداث التغيير المنشود في هذا الصدد. ويزخر هذا التقرير بأفكار مستمدة من مساهماتهم بشأن كل المسائل المطروحة على بساط البحث، ومنها كيفية وضع تصورات جديدة لأماكن التعلم وكيفية تحرير المناهج الدراسية من الهيمنة الاستعمارية وكيفية مراعاة أهمية التعلم الاجتماعي والعاطفي. ويستند هذا التقرير إلى مخاوف هؤلاء الناس الحقيقية المتزايدة من تغير المناخ، واندلاع أزمات كالأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد19–)، وانتشار الأخبار الزائفة، واتساع الفجوة الرقمية.

ويؤدي التعليم – طريقة تنظيمنا للتعليم والتعلم مدى الحياة – منذ زمن طويل دوراً أساسياً في التغيرات والتحولات التي تشهدها المجتمعات البشرية. ويربطنا التعليم بالعالم ويربط بيننا، ويتيح لنا إمكانيات جديدة، ويعزز قدرتنا على الحوار والعمل معاً. ولكنّ **يتطلب التمكن من تسخير التعليم لبناء مستقبل مستدام يسوده العدل والسلام تغيير التعليم ذاته تغييراً جذرياً**.

عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم

يمكن اعتبار التربية والتعليم خدمة مقدمة بموجب عقد اجتماعي – اتفاق ضمني بين أفراد المجتمع على التعاون من أجل المنفعة المشتركة. ولا يقتصر العقد الاجتماعي على مجرد الاتفاق على تقديم خدمة، إذ ينطوي العقد الاجتماعي على معايير والتزامات ومبادئ مشرَّعة تشريعاً رسمياً ومقبولة قبولاً ثقافياً. **ويقتضي إبرام أي عقد اجتماعي للتربية والتعليم في المقام الأول وجود رؤية مشتركة للأغراض العامة للتربية والتعليم**. ويجب أن يستند العقد الاجتماعي للتربية والتعليم إلى المبادئ الأساسية والتنظيمية التي تحدد بنية نُظم التعليم، وكذلك إلى الأعمال التي يجري توزيعها والقيام بها من أجل بناء هذه النُظم والمحافظة عليها وتحسينها.

وكان التعليم العام، خلال القرن العشرين، يرمي في المقام الأول إلى دعم الجهود المبذولة لتعليم المواطَنة وتحقيق التنمية على الصعيد الوطني من خلال التعليم الإلزامي للأطفال والشباب. ولكنْ يجب علينا الآن أن نتخذ تدابير عاجلة لإنشاء نُظم جديدة للتعليم تساعدنا على التصدي للتحديات المشتركة، إذ نواجه مخاطر شديدة على مستقبل البشر وسائر الكائنات الحية الموجودة على كوكب الأرض. **ويعني «وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً» العمل معاً على وضع تصورات مشتركة ومترابطة لمستقبلنا**. ويجب أن يؤدي العقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم إلى توحيدنا وحشدنا حول المساعي الجماعية، وتوفير المعارف الضرورية والوسائل المبتكرة اللازمة لبناء مستقبل مستدام يسوده العدل والسلام لصالح الجميع ويقوم بنيانه على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويجب أن يذود هذا العقد الاجتماعي عن دور المعلمين، شأنه في ذلك شأن هذا التقرير.

وينبغي لنا، ونحن نتطلع إلى عام 2050، أن نطرح الأسئلة الأساسية الثلاثة التالية عن التربية والتعليم: **ما الذي ينبغي لنا أن نبقيه؟ وما الذي ينبغي لنا أن نتركه؟ وما الذي ينبغي لنا أن نغيّره تغييراً كاملاً ومبدعاً؟**

المبدآن الأساسيان

يجب أن يستند أي عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم إلى المبادئ العامة التي تقوم عليها حقوق الإنسان – الشمول والإنصاف والتعاون والتضامن، وكذلك المسؤولية الجماعية والترابط – وإلى المبدأين الأساسيين التاليين:

- ***ضمان الحق في التعليم الجيد مدى الحياة***: يجب أن يظل الحق في التعليم، الذي تنص عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القاعدة التي يقوم عليها العقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم، ويجب توسيع نطاق هذا الحق ليشمل الحق في التعليم الجيد مدى الحياة. ويجب أن يشمل هذا الحق أيضاً الحق في المعلومات والثقافة والعلوم، وكذلك الحق في الانتفاع بالمشاعات المعرفية والموارد المعرفية الجماعية التي أنتجتها البشرية وتناقلتها الأجيال جيلاً بعد جيل، والتي لا تفتأ تتغير، وفي المساهمة في إنتاج هذه المشاعات والموارد؛
- ***تعزيز التعليم باعتباره عملاً عاماً ومنفعة مشتركة***: يؤدي التعليم، باعتباره عملاً اجتماعياً مشتركاً، إلى إيجاد أغراض مشتركة وتمكين الأفراد والمجتمعات من الازدهار معاً. ويجب ألا يقتصر العقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم على ضمان التمويل العام للتعليم، بل يجب

أن يتضمن أيضاً التزام المجتمع برمته بإشراك الجميع في المناقشات العامة المتعلقة بالتعليم. ويتيح هذا التركيز على المشاركة في المناقشات العامة تعزيز اعتبار التعليم منفعة مشتركة، أي شكلاً من أشكال الرفاهية المشتركة يقوم الناس باختياره وتحقيقه معاً.

ويستند هذان المبدآن الأساسيان إلى الإنجازات التي حققتها البشرية حتى الآن بفضل التعليم، ويساعد كلاهما على ضمان توفير تعليم يتيح تمكين الأجيال المقبلة من وضع تصورات جديدة لمستقبلها وعالمها حتى عام ٢٠٥٠ وما بعده.

الوعود السابقة والتصورات المستقبلية غير المضمونة

تتسم المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية بتفاقم أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستغلال الجائر لموارد كوكب الأرض، والتراجع الديمقراطي، والأتمتة التكنولوجية الكاسحة. وتؤدي هذه الأزمات والتحديات المتعددة المتداخلة إلى الحدّ من تمتعنا بحقوق الإنسان الفردية والجماعية، فضلاً عن إضرارها بالكثير من أشكال الحياة على كوكب الأرض. وأتاح توسيع نطاق نُظم التعليم إيجاد فرص تعليمية للكثير من الناس، بيد أن نوعية التعليم الذي يجري توفيره للكثير من الناس ما زالت متدنية.

ويسهل على المرء، عند النظر إلى المستقبل، رسم صورة أكثر قتامة وتشاؤماً من ذلك. ويسع المرء عندئذ أن يتصور أرضاً جرداء مقفرة وكوكباً مُستنزَفاً تتناقص فيه المساحات الصالحة لسكن البشر. وتضم التصورات المستقبلية المفرطة في التشاؤم أيضاً عالماً تستأثر فيه نُخب محددة بفرص التعليم الجيد، بينما تحيا فئات كبيرة من الناس حياة بائسة بسبب افتقارهم إلى سُبل الحصول على السلع والخدمات الأساسية. ويتساءل المرء عمّا إذا كان عدم ملاءمة المناهج الدراسية سيتفاقم وعمّا إذا كانت أوجه التفاوت الموجودة حالياً في مجال التعليم ستزداد سوءاً على سوئها على مرّ الزمن. ويتساءل المرء أيضاً عن عواقب التغيرات المحتملة على الكينونة البشرية والفِطرة الإنسانية.

ولا ينبغي لنا مع ذلك اعتبار أي اتجاه أو تصور من التصورات المستقبلية قدراً محتوماً. فقد تتحقق تصورات بديلة متعددة للمستقبل، ويسعنا في هذا الصدد الوقوف على تغيرات جذرية في عدة مجالات رئيسية كما يلي:

- الكوكب في خطر، بيد أنه يجري العمل على تخفيض انبعاثات الكربون وخضرنة الاقتصادات. ويتصدر الأطفال والشباب المساعي المبذولة في هذا المجال الآن، ويدعون إلى اتخاذ إجراءات مجدية، ويوبخون أولئك الذين ينكرون وجود حاجة عاجلة إلى مواجهة الأوضاع السائدة في هذا المجال توبيخاً شديداً؛
- شهد العالم، خلال العقد الماضي، تراجعاً في الحكم الديمقراطي وتزايداً في النزعات الشعبوية القائمة على اعتبارات متعلقة بالهوية. وشهد العالم في الوقت ذاته، وما زال يشهد، تزايد مشاركة المواطنين مشاركة نشيطة في الأعمال والأنشطة الرامية إلى التصدي للتمييز والظلم في جميع أرجاء العالم؛

- تنطوي الوسائل التكنولوجية الرقمية على إمكانيات هائلة يمكن تسخيرها لإحداث التغيير المنشود، بيد أننا لم نتمكن حتى الآن من الوقوف على كيفية الوفاء بالوعود الكثيرة المرتبطة بهذا الأمر؛
- سيزداد التحدي المتمثل في إيجاد فرص للعمل اللائق الذي يركز على الإنسان عُسراً على عُسره قريباً بسبب التغيرات الجذرية التي يشهدها عالم العمل في جميع أرجاء المعمورة حالياً من جرّاء الذكاء الاصطناعي والأتمتة والتحولات البنيوية. ويتزايد في الوقت ذاته إقرار الناس والمجتمعات بقيمة العمل في مجال الرعاية وبالأساليب المتعددة لتوفير الأمن الاقتصادي.

ويعود كل تغير من التغيرات الجذرية الجديدة المذكورة آنفاً بعواقب كبيرة على التربية والتعليم. ويسعنا مع ذلك أن نحدد كيفية مواجهة هذه التغيرات في مجال التربية والتعليم من خلال ما نقوم به معاً في هذا المجال.

ولا تتيح طريقة تنظيمنا للتعليم في جميع أرجاء العالم في الوقت الحاضر اتخاذ التدابير الكافية لضمان العمل على بناء مجتمعات عادلة ومسالمة وصون سلامة كوكب الأرض وتحقيق التقدم المشترك المنشود الذي يصب في مصلحة الجميع. وينجم بعض المصاعب التي نواجهها في هذا الصدد عن كيفية التربية والتعليم. **وينبغي لأي عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم أن يمكّننا من التفكير بطريقة مختلفة** في مسألة التعلم وفي العلاقات بين الطلاب والمعلمين والمعارف والعالم.

اقتراحات لتجديد أساليب التربية والتعليم

ينبغي تنظيم التربية بطريقة تقوم على مبادئ التعاون والتآزر والتضامن. وينبغي للتربية أن تعزز قدرات الطلاب الفكرية والاجتماعية والأخلاقية من أجل العمل معاً وإحداث التغيير المنشود في العالم بطريقة ملؤها التعاطف والرأفة. ويجب نبذ كل أوجه التحيز والانقسام والأفكار أو الأحكام المسبقة. وينبغي للتقييم أن يراعي هذه الأهداف التربوية بطريقة تعزز النمو الفعال والتعلم المجدي من أجل جميع الطلاب.

وينبغي للمناهج الدراسية أن تركز على التعلم الإيكولوجي المشترك بين الثقافات والجامع للتخصصات، الذي يساعد الطلاب على الانتفاع بالمعارف وعلى إنتاج المعارف، فضلاً عن تنمية قدرتهم النقدية ووضعها موضع التطبيق. وينبغي للمناهج الدراسية أن تأخذ بمفهوم إيكولوجي للبشرية يعيد التوازن إلى علاقة البشر بسائر الكائنات الحية التي تعيش على كوكب الأرض، وكذلك إلى علاقتهم بكوكب الأرض باعتباره موطنهم الوحيد. وينبغي العمل على مكافحة انتشار المغالطة الإعلامية أو المعلومات الخاطئة من خلال الدراية العلمية والرقمية والإنسانية التي تتيح تنمية القدرة على التمييز بين الأكاذيب والحقائق. وينبغي لنا أن نعزز المواطَنة الفعالة والمشاركة الديمقراطية في المضامين والأساليب والسياسات التربوية والتعليمية.

وينبغي تعزيز المهنية والاحتراف في مجال التدريس باعتباره عملاً تعاونياً ينطوي على الإقرار بأهمية عمل المعلمين بصفتهم منتجين للمعارف وشخصيات رئيسية في التغيرات التعليمية والتحولات الاجتماعية. وينبغي لعمل المعلمين أن يتسم بالتعاون والعمل الجماعي. وينبغي أن يصبح التفكير والبحث وإنتاج المعارف وإيجاد الممارسات التربوية الجديدة جزءاً لا يتجزأ من

عملية التدريس. ويعني ذلك أنه يجب تأييد تمتع المعلمين بالاستقلالية المهنية وبالحرية الأكاديمية، وأنه يجب تمكينهم من المشاركة على أكمل وجه في النقاش العام والحوار العام بشأن مستقبل التربية والتعليم.

وينبغي للمدارس أن تكون مواقع تعليمية محمية نظراً لدورها في تعزيز الشمول والإنصاف والرفاهية الفردية والجماعية. وينبغي أيضاً وضع تصورات جديدة للمدارس من أجل تحسين العمل على تعزيز المساعي الرامية إلى إحداث التحولات اللازمة لانتقال العالم إلى مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة. وينبغي للمدارس أن تكون أماكن تجمع بين فئات مختلفة من الناس وتتيح لهم التغلب على المصاعب التي تعترض سبيلهم والانتفاع بإمكانيات غير متاحة في أماكن أخرى. وينبغي وضع تصورات جديدة لتصميم المباني والمرافق المدرسية، وكذلك لتنظيم أوقات الدوام المدرسي وإعداد التقويم الدراسي وتوزيع الطلاب على الصفوف المدرسية، من أجل تشجيع الأفراد على العمل معاً وتمكينهم من ذلك. وينبغي لاستخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية في مجال التعليم أن يرمي إلى مساعدة المدارس، لا إلى إيجاد بديل لها. وينبغي للمدارس أن ترسم ملامح المستقبل الذي نتطلع إليه عن طريق ضمان التمتع بحقوق الإنسان والتحول إلى نماذج للاستدامة والحياد الكربوني.

وينبغي لنا أن نتمتع مدى الحياة بالفرص التعليمية المتاحة في مختلف المحافل الثقافية والاجتماعية، وأن نعمل على زيادتها. وينبغي للناس أن يتمتعوا مدى الحياة بفرص تعليمية حقيقية جيدة. وينبغي لنا أن نعمل على إيجاد روابط بين مواقع التعلم الطبيعية والمعمارية والافتراضية، وعلى الاستفادة بعناية من أفضل الإمكانيات التي يتيحها كل موقع. وتقع المسؤوليات الرئيسية في هذا الصدد على عاتق الحكومات التي ينبغي تعزيز قدرتها على التمويل العام وتنظيم التعليم. وينبغي توسيع نطاق الحق في التعليم ليصبح حقاً يتمتع به المرء مدى الحياة ويشمل الحق في المعلومات والثقافة والعلوم والاتصال.

الدعوة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم

يمكن التغيير والابتكار على نطاق واسع في مجال التربية والتعليم. وسنعمل على إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم من خلال الملايين من الأعمال الفردية والجماعية – أعمال الشجاعة والقيادة والمقاومة والإبداع والرعاية. وينبغي لأي عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم أن يتيح التغلب على التمييز والتهميش والاستبعاد. ويجب علينا أن نتفانى في سبيل ضمان المساواة بين الجنسين وضمان حقوق الجميع بغض النظر عن العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو الإعاقة أو الميول الجنسية أو العمر أو الجنسية. ولا بدّ من الالتزام بالحوار الاجتماعي والتفكير والعمل معاً في هذا الصدد التزاماً شديداً.

ولا بدّ من **الدعوة إلى البحث والابتكار**، إذ يتطلب إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم وجود برنامج تعاوني عالمي للبحث يركز على الحق في التعليم مدى الحياة. ويجب أن يركز هذا البرنامج على الحق في التعليم، وأن يشمل أنواعاً مختلفة من البيّنات وسُبلاً مختلفة للعلم والمعرفة، ومنها التعلم الأفقي [تنمية المهارات والمعارف] وتبادل المعارف بين البلدان. وينبغي الترحيب بالمساهمات الواردة من الجميع، ويشمل ذلك المعلمين والطلاب والأساتذة والباحثين الجامعيين ومراكز البحوث والحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

ولا بدّ من **الدعوة إلى التضامن العالمي والتعاون الدولي**، إذ يتطلب إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم تجديد وتأكيد الالتزام بالتآزر على الصعيد العالمي دعماً للمساعي الرامية إلى جعل التعليم منفعة مشتركة من خلال تعزيز العدالة والإنصاف فيما يخص التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ويجب تعزيز إنتاج المعارف والبيّنات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن تدفق المساعدات المخصصة للتعليم من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في مساعدة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على مراعاة الأغراض والقواعد والمعايير المشتركة اللازمة لإبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. وينبغي في هذا الصدد احترام مبدأ الولاية الاحتياطية، وتشجيع الجهود المحلية والوطنية والإقليمية. وينبغي على وجه الخصوص دعم المساعي الرامية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية لطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية والمهاجرين من خلال التعاون الدولي وعمل المؤسسات العالمية.

ويجب على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى أن تعمل بنشاط بشأن كل جانب من جوانب المساعي الرامية إلى إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. وينبغي للجامعات المبدعة والمبتكِرة والملتزمة بتعزيز التعليم باعتباره منفعة مشتركة أن تضطلع بدور رئيسي في بناء مستقبل التربية والتعليم بوسائل تضم قيامها بدعم البحوث وبالمساعدة على الارتقاء بالعلوم، وإقامة شراكات للمساهمة في أعمال المؤسسات والبرامج التعليمية الأخرى الموجودة لدى المجتمعات المحلية وفي جميع أرجاء العالم.

ولا بدّ من أن يتمكن الجميع من المشاركة في بناء مستقبل التربية والتعليم، ويشمل ذلك الأطفال والشباب وأولياء الأمور والمعلمين والباحثين والناشطين وأرباب العمل والزعماء الثقافيين والدينيين. وتوجد لدينا تقاليد ثقافية عريقة وثرية ومتنوعة يسعنا الاستناد إليها. ويملك البشر معارف جماعية كثيرة وقدرة كبيرة على العمل الجماعي والإبداع. وها نحن الآن أمام خيارَين عسيرَين لا ثالث لهما يتمثل أولهما في مواصلة السير في مسار غير مستدام، ويتمثل ثانيهما في تغيير المسار تغييراً جذرياً.

ويحتوي هذا التقرير على اقتراحات للردّ على الأسئلة الأساسية الثلاثة التالية: ما الذي ينبغي لنا أن نبقيه؟ وما الذي ينبغي لنا أن نتركه؟ وما الذي ينبغي لنا أن نغيّره تغييراً كاملاً ومبدعاً؟ ولكنْ **تُعدّ الاقتراحات الواردة في هذا التقرير مجرد مساهمة أولية في الردّ على الأسئلة**، إذ يُراد للتقرير أن يكون دعوة إلى التفكر والتصور لا خطة لإيجاد حلول. فلا بدّ من طرح هذه المسائل على بساط البحث في جميع أرجاء العالم وإيجاد حلول لها في إطار مختلف المجتمعات المحلية والبلدان والمدارس، وكذلك في إطار كل البرامج والنُظم التعليمية على اختلاف أنواعها.

ويُعدّ إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم خطوة حاسمة في المساعي الرامية إلى وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً.

unesco
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

وضع تصورات عقد اجتماعي جديد
جديدة لمستقبلنا معاً للتربية والتعليم

إن إنسانيّتُنا وكوكبُنا الأرض في خطر. مما يستدعي حاجة ماسّة إلى وضع إجراءات عاجلة، لتُتخذ معاً، من أجل تغيير المسار وإعادة تخيُّل مستقبلنا. وأضحى للتعليم، الذي لطالما أُقِرّ بدوره كقوةً فاعلةً لإحداث تغيير إيجابي، مهمّةً جديدةً وعاجلة وهامّة يتعيّن عليه النهوض بها. وبناءً على عملية تشاور عالمية شارك فيها حوالي مليون شخص، يدعو هذا التقرير الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم الحكومات والمؤسسات والمنظمات والمواطنين في جميع أنحاء العالم إلى صياغة عقد اجتماعي جديد للتعليم يساعدنا على بناء مستقبل يتّسم بالسِّلم والعدالة والاستدامة معاً ومن أجل الجميع.

يُلقي التقرير نظرةً متعمّقةً على التكنولوجيات الرقمية، وتغيُّر المناخ، والتدهور الديمقراطي، والاستقطاب المجتمعي، وحالة عدم اليقين التي تكتنف مستقبل فرص العمل. ولا يتوخّى التقرير مجرّد فتح باب الحوار حول التعليم للجميع وتحفيز الأفكار ذات الصلة، وإنما يحثُّ كلَّ واحد منّا على العمل. ويرى التقرير أنّه، أولاً وقبل كل شيء، يمكننا من خلال الملايين من الأعمال الفردية والجماعية التي تتّسم بالشجاعة والقيادة والمقاومة والإبداع والرعاية تغيير المسار وإحداث تحوّل جذري في التعليم يمكّننا من بناء مستقبل عادل ومُنصف ومستدام.

futuresofeducation@unesco.org
http://en.unesco.org/futuresofeducation
@UNESCO

Futures of Education
UNESCO
7, place de Fontenoy
75352 Paris, France